

نظرات في بعض قرارات لجنة اللغة العربية في الألفاظ والأساليب لعامي ٢٠١٣ - ٢٠١٤

د. عبد الناصر إسماعيل عسّاف (*)

قامت هذه القرارات الثمانية عشر على إجازة بعض ما استعمله المعاصرون من ألفاظٍ وأساليبٍ مولدة موروثة، أو محدثة طارئة، أو قديمة تحفظ بعض الناس منها، أو رموها بما ليس فيها، ممّا التبس عليهم من أمرها، عن تشدد وتنطع، أو عن سوء فهم وتفسير؛ وكان عدد ما كان فيها من هذا القبيل ثلاثة عشر لفظاً وأسلوباً؛ وعلى تخطئة بعض ما جرى به استعمال المعاصرين من ألفاظٍ وأساليبٍ ومنعها، وكان عدد ما اشتملت عليه من هذا الباب ثمانية؛ وعلى ضبط ثلاثة تراكيب ممّا أحدثه المعاصرون ضبطاً نحوياً.

وبعض قرارات الإجازة والتصحيح قائمٌ على شجاعة وجرأة تمحو ما علق بالأذهان من وسم المجمع وما يصدر عنه بالجمود والتقليد اللذين يعاندان الجديد، ويحظران التطور، ويمنعان الأساليب والألفاظ المعاصرة، لكن بعض ما وقع فيها من ذلك لا يعدو أن يكون تسويغ استعمال ليس له من بنية الاستدلال العلمي المحكم شيء. وإذا أبدى بعضها للمدقق استعانةً

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

ببعض أصول اللغة العامّة الصحيحة من جواز الاشتقاق من اسم الذات أو من الجملة والتركيب، أو اختلاف الدلالة لاختلاف حروف الجرّ التي يتعدّى بها الفعل الواحد مثلاً، فإن أصول الاستدلال في بعضها كان واهياً جدّاً، يبدو لك في قياس رقيق يمكن أن تخزّقه نسيم الصبا، أو بينات سماع ونقل ضعيفة جدّاً مبنية على أرض رخوة من تحريف «المكتبة الشاملة» أحياناً، أو من خطأ في قراءة النصّ وتفسيره.

وإذا كان في قرارات الإجازة والتصحيح شيءٌ غير قليل من الشجاعة والسّماحة، فإنّ بعض ما بُني على المنع والتخطئة غشيه شيءٌ من تحجير الواسع، وأخذ من العجلة ما لو اكتسى ثوب الحكمة والأناة لكان وراءه تلبّث أو توقّف.

ومن الحسن قبل أن أبدي رأيي في بعض ما كان في تلك القرارات، أن أقترح ثلاثة أمور أملاها عليّ النظّر في تلك القرارات:

١- من المفيد أن ينهض للبحث فيما تريد لجنة الألفاظ والأساليب أن تنظر فيه وترى فيه رأيها، من ألفاظ وأساليب، باحثان فأكثر؛ لما في ذلك من إغناء وتلاحق أفكار وتعدّد آراء، يحقّق لتلك القرارات ما ينبغي ويليق بها من إحكام، ويحفظ لها هيبتها بعيداً عمّا لا يحسن من هفوات علميّة ومنهجية تتسلّل إليها هنا وهناك.

٢- ينبغي أن يتضمّن القرار النصّ على ما ينوب عن اللفظ أو الأسلوب المختلف فيه، ويُذكر في ذلك ما سلّم من الاعتراض والخلاف، أو كان أولى أو أعلى في الصحّة أو الفصاحة أو الكثرة.

٣- يقع في عبارة قرار اللجنة الذي ينتهي به الكلام على هذا اللفظ أو ذاك الأسلوب أحياناً من التغيير الذي أصاب المقترّح بوجه من الوجوه، ما

لا نجد له تفسيراً، نصّاً أو إشارة. فمن ذلك ما كان في القرارات التي تناولت ألفاظ «جايل، حبذ، مهمّة». وتترك أشياء حقها ومقتضى الكلام، ولاسيما التعليل، أن تكون في هذا القرار أو ذاك. ومن ذلك مثلاً ما كان في القرارات التي تناولت ضبط التراكيب المزجّية ضبطاً نحوياً، وكلمتي «نوايا» و«مهمّة». فهل كان ذلك عن سهو، أم كان وراءه شيء يدعو إليه؟.

فمن الواجب في رأيي أن ينبّه القرارُ تنبيهاً مفسراً معللاً على ما كان من ذلك تركاً أو تبديلاً.

* النظر في القرار (١٨٥) الذي تناول ضبط نحو: «أمين عامّ الجامعة» ضبطاً نحوياً، دالٌّ على أنّ ذلك الضبط لا خلاف فيه، وهو ممّا لا ينبغي أن يكون فيه ذلك؛ لأنّه ليس فيه ما يدعو إلى مثله، وليس فيه عناء أو اعتياص؛ ومن ثمّ لا حاجة أن يُخصّص بقرار. لكنّ الخلاف في صحّة التركيب نفسه وجوازه، وهو الذي ينبغي تناوله، وبتّ الرأي فيه. ويدلّ على ذلك من قرار اللجنة «تحفظ د. مازن المبارك.... لأنّ معنى التركيب يلبس ليصبح: أمين عموم الجامعة».

وممّا يؤكّد ذلك أنّ التعليل نهض إلى تسويغ هذا التركيب وتفسيره، وبنى عليه صحّته. وهذا التعليل عندي دالٌّ على قطيعة وانفصام في حلقات القرار؛ لأنّ قضية الاقتراح وقرار اللجنة ضبط هذا التركيب نحوياً، ومدار التعليل على إجازة هذا التركيب وصحّته.

ومن ثمّ كان المناسب أن يُعنى القرارُ بالحكم على التركيب من حيث الصحّة والجواز، بما ينبغي من بينات وأدلة، وأن ينصّ عليه نصّاً؛ وإن أجازته مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، فكم من لفظ أو أسلوب رأى فيه مجمع اللغة العربيّة في القاهرة رأيه، قلّده فيه اللجنة في هذه القرارات

وتقفّت أثره، - وإذا شاء ذكر بعد ذلك الضبط النحويّ المناسب، ونصّ عليه؛ لأنّه تحصيل حاصل لا يخفى.

هذا، وينبغي التنبية على أنّ في التعبير عن ذلك أسلوبين آخرين: «أمين الجامعة العامّ - الأمين العامّ للجامعة، مجلس المدينة المحليّ - المجلس المحليّ للمدينة،....»؛ وأنّهما أولى من هذا الأسلوب المختلّف فيه؛ لخلوّهما ممّا في ذلك الأسلوب من اعتياص والتواء في أداء المعنى، الذي يحتاج إدراكه على وجهه إلى شيء من توقّف وتدبّر لا تجده فيهما، ولما في ذلك الأسلوب من خروج عن الأصل، وارتكاب ما فيه الخلاف من وجهين: إضافة الموصوف إلى صفته، والفصل بين المضاف والمضاف إليه.

* خطأ القرار (١٨٦) استعمال المعاصرين (التواجد) بمعنى الاجتماع أو ما في معناه في نحو قولهم: «على الموظّفين التواجد في مكاتبهم»؛ لانتفاء أيّ دليل لغويّ على صحّته؛ ورأى الصواب في استعمال «الحضور أو الاجتماع أو التجمّع أو لزوم المكان أو الالتقاء» كلّ بحسب سياقه.

وهذا رأي سديد أيده القرار بما ساق له في التعليل من بينات دالة على انتفاء استعمال «تواجد» وتصريفاته بهذا المعنى سماعاً أو قياساً؛ لأنّ هذا الفعل وما أخذ منه استعمل بمعنى: أرى من نفسه الوجد، وهو الحبّ؛ وليس في مادّة (وجد) وتصريفاتها، على تعدّد دلالاتها، ما له صلةً بمعنى الحضور أو الاجتماع أو اللقاء أو ملازمة المكان. لكنّ بعض ما كان في التعليل عند الاختبار لا يصحّ، أو يحتاج إلى مزيد بحث ونظر.

فالنصّ على أنّ دلالة «تواجد» على معنى (أرى من نفسه الوجد): «مستحدّثة، إذ لم ترد إلّا في مؤلّفات القرن الهجريّ الثامن وما بعده في أخبار الصوفيّة...» = قول من افتقر بحثه إلى التّبّع والاستقراء الكافي؛ لأنّ

هذا الفعل، في ضوء ما انتهى إليه بحثي، استعمل بهذا المعنى قبل ذلك بأربعة قرون أو أكثر؛ فقد ورد مثلاً في عبارة أبي بكر الشبلي (ت ٣٣٤هـ): «من تواجد فهو فاقد»^(١).

والحكم على أن هذه الدلالة مستحدثة يحتاج إلى مزيد بحث ونظر؛ لأنّ الزمخشري نصّ على هذا الاستعمال في (أساس البلاغة)، إذ قال (وجد): «تواجد فلان أرى من نفسه الوجد»، ومنه نقله الزبيدي في مستدرّكه، ولم ينبزه بشيء^(٢). فكأنّ استعمال الفعل «تواجد» وتصريفاته للدلالة على إظهار الوجد عربيّ قديم، حتى إذا انتهى إلى المتصوّفة، احتفوا به، وخلعوا عليه من روحهم ووجدهم، فطار وانتشر، وكان استعماله دالاً على ذلك الوجد الصوّفيّ إظهاراً أو تكلفاً من المستحدث الطارئ.

وإنكار صحّة «أن يقال: (الوجود) بدل الحضور أو التجمّع، لأنّ الوجود مصدر الفعل (وُجِد) الذي يعني الإنشاء من العدم، فقولهم: (علينا الوجود في مكان ما)، يعني: علينا النشوء أو الكون، وليس هذا المراد» = ممّا يحتاج إلى مزيد بحث وفحص، ولا سيّما في ضوء استعمال هذا المصدر في كلام العرب شعراً ونثراً.

* وقع في الكلام على «جائلة» الذي ولده المحدثون في القرار (١٨٧) ما يقتضي التعقيب والتنبيه:

١- النصّ المنسوب نصّاً في التعليل إلى (تاج العروس)، وهو: «الجيل: الأمة والجنس من الناس، والقرن من الزمن، وثالث القرن يتعايش

(١) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء ١٠/٣٧٤، وعبد الكريم القشيري، الرسالة القشيرية ٣٠١، وابن عساكر، تاريخ دمشق ٦٦/٥٩. وانظر أيضاً في تاريخ دمشق ٤٠/٣١، والذهبي، تاريخ الإسلام ٧/٦٠٧.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس (وجد).

فيه الناس (ج) أجيال» = ليس من التاج في شيء، بل هو نصّ (المعجم الوسيط)، وهو ما يدلّ عليه التعقيبُ الوارد على النصوص المنقولة من المعاجم. والظاهر أنّ نصّ التاج سقط سهواً أو بخطأ طباعيّ، وأنّ اسم (المعجم الوسيط) بذلك سقط أيضاً.

٢- النصّ في التعليل الصرفيّ على أنّ الفعل «جايل» مشتقٌّ «من اسم ذات هو (الجيل) الذي يعني زمناً محدّداً هو ثلث القرن غالباً...» = فيه ما لا يناسب المعنى الذي يدلّ عليه استعمالُ المعاصرين لهذا الفعل وتصريفاته؛ لأنّ المفهوم من ذلك كما يدلّ الاستعمالُ العيشُ في زمن أو عصر واحد على الإطلاق، غير مقيّد بثلاث قرن؛ والدلالةُ العرفيّةُ العامّةُ للجيل عند الناس هي الزمن والعصر لا ثلثُ القرن. فليس من الصواب تعميمُ الخاصّ، وهو مفهوم الجيل في بعض الدراسات العلمية، ولا سيّما دراسات علم الاجتماع، وطرده طرداً يلغي استعمال الناس المعاصرين العامّ الغالب.

ثمّ لو كان هذا المناسب الصحيح لكان من الواجب أن يُذكر في القرار، وهو ما لا أثر له فيه، بل القرارُ جارٍ على الدلالة العامّة للجيل، وهي العصر. ٣- ورد أنّ المعاجم العربية لم تذكر الفعل «عاصر» في مثل «عاصر فلاناً» بمعنى العيش في عصر واحد، وأنّ المعجم الوسيط ذكر ذلك.

وهذا فيه إطلاق لا يصحّ؛ لأنّ ذلك ممّا نصّ عليه بعض اللغويين، فقد ذكره الزبيديّ فيما استدركه، فقال: «العِصَار، بالكسر: مصدر عاصرت فلاناً مُعاصرة وعِصاراً، أي كنتُ أنا وهو في عَصْرٍ واحد، أو أدركتُ عَصْرَهُ. قاله الصاغانيّ. قلت: ومنه قولهم: المعاصرة مُعاصرة، والمعاصرُ لا يُناصر»^(٣).

(٣) الزبيديّ، تاج العروس (عصر). وكلام الصغاني في كتابه التكملة والذيل والصلة (عصر) ٣/١١٧.

* ورد في الكلام على «حَبَّد» وتصريفاته في القرار (١٨٨) في غير موضع ما يدل على نفي ورود هذا الفعل بإطلاقه، أو بمعنى شَجَّع وفضَّل، في المعاجم العربيَّة إلا (المعجم الوسيط). ومن ثمَّ كانت الدعوة في الاقتراح إلى جواز قولهم: «حَبَّدَا» بمعنى (شَجَّع وفضَّل) مع مشتقاته، وإضافته إلى المعجم العربي؛ وكان قرار اللجنة والمجلس بآخرة الموافقة على «جواز استعمال الفعل «حَبَّد» ومشتقاته بمعنى فضَّل وأحبَّ، وإضافتها إلى المعجم العربي».

وهذا الحكم بوجهيه لم يصدر عن تمام تتبُّع ومزيد نظر وتدبُّر؛ لأنَّ الزبيدي ذكر ذلك فقال: «(لا تُحَبِّدُنِي تَحْيِيدًا)، أهمله الجوهريِّ وصاحب اللسان، وقال الصغانيُّ عن الفراء: أي (لا تقل لي: حَبَّدَا) هكذا رواه، وهو من الألفاظ المولدة المنحوتة من قولهم: حَبَّدَا، في المدح، ولا حَبَّدَا، في الذمِّ، وفي زيادة مثله على الصحاح نظرٌ. قال شيخنا: ثم ظاهر كلامه بل صريحه أنها لا تُستعمل إلا في النهي، لأنه جاء بالفعل مقرونًا بلا الناهية، وفسَّرها بقوله: لا تقل لي حَبَّدَا، والصواب أن الذين استعملوها استعملوها بغير نهي، فقالوا: حَبَّدَه تَحْيِيدًا: قال له حَبَّدَا، ولا تُحَبِّدْ: لا تُقَلِّ ذلك، وهو لفظٌ مَنحوتٌ من لفظ حَبَّدَا المركَّب من حَبَّ وذَا، وإلا لكان آخِرُهُ حرف علة، كما لا يخفى، وهذا إنما قاله بعضُ النحويِّين، وليس من اللغة من شيءٍ فلذلك لم يذكره الجوهريُّ وغيره من أئمة اللغة، انتهى»^(٤).

(٤) الزبيدي، تاج العروس (حبَّد). وكلام الصغاني في كتابه التكملة والذيل والصلة (حبَّد) ٣٧٤/٢، وأصل كلام الزبيدي في القاموس (حبَّد). وما ورد في كلام الزبيديِّ أو شيخه من شكٍّ في أن يكون هذا من اللغة، وأنَّه قاله بعضُ النحويِّين، ربَّما عارضه قولُ أبي حيان الأندلسي في الارتشاف (٢٠٦٠): «وقالت العرب: لا تحبِّدْ».

فهذا كما لا يخفى نصٌّ صريحٌ دالٌّ على قدم استعمال هذا الفعل الذي وُصِفَ بأنّه «من الألفاظ المولدة المنحوتة من قولهم: حَبَّدَا، في المدح، ولا حَبَّدَا، في الذمِّ». وبه ينتفي نفْيُ الوجه الأوّل، أعني ورود الفعل «حَبَّدَا» بإطلاقه في المعاجم العربية غير المعجم الوسيط.

ثم إنَّ دلالة هذا الفعل عند التدبّر على الاستحسان والتشجيع والتفضيل من لازم هذا الاستعمال وتاممه، أو قل: هو معنى المعنى، وبعض إحياءاته؛ فقولهم: حَبَّدَ فلاناً: إذا قال له حَبَّدَا، هو بآخرة استحسانٌ وتشجيعٌ؛ فإذا قلت للمرأة: حَبَّدَا، وهو ما عبّر عنه بـ«حَبَّده»، كنت تستحسن منه شيئاً كان وراء ذلك، ومثله يفضي إلى التشجيع. وبذلك يكون استعمال المعاصرين موافقاً لما ورد في ذلك النصّ وامتداداً له؛ وينتفي نفْيُ الوجه الثاني، أي ورود هذا الفعل بمعنى شجّع واستحسن.

ومن ثمَّ ينبغي أن يُضمَّن الكلام على هذا الفعل وتصريفاته النصّ على أنّ هذا الاستعمال مولدٌ قديم، نصّ عليه بعض اللغويين، ولم يكثر في كلام القدماء كما كثر في كلام المعاصرين.

هذا، ومن الواجب التنبيه على بعض ما كان في التعليل، حين عُرض رأيي النحويين في صيغة حَبَّدَا، من تناقض ظاهر. فقد نصّ أولاً على أنّ «الذي عليه النحاة والمعرّبون اليوم أنّ (حَبَّدَا) مؤلّفة من كلمتين هما: (حَبَّ) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، و(ذَا) اسم إشارة في محلّ رفع فاعل، وما بعدهما مبتدأ؛ ثمَّ عُرضت أقوال القدماء الثلاثة فيها، كما وردت في شرح ابن عقيل، وكان الأولان منها: «- (حَبَّ) فعل، و(ذَا) فاعل، وأنهما باقيان على أصلهما. - ركباً وغلبت الفعلية لتقدّم الفعل فصار الجميع فعلاً، وما بعده فاعل، أي في (حَبَّدَا): حَبَّدَا كلّها فعل، وزيد فاعل».

حتى إذا ذُكر القول الثالث عُقِبَ عليها بأنَّ «ما ذهب إليه المحدثون هو أخذ بالقول الثاني»!!.

* أجاز القرارُ (١٨٩) استعمالَ التركيب (حتى ولو) في مثل قولهم: «سأشتري الكتاب حتى ولو كان غالياً»؛ وعلّل لذلك بما يدعو إلى التعقيب والنقد:

١- قام التعليلُ في فقرته الأولى على رفض حجة من ضَعَفَ هذا التركيبَ (حتى ولو) المبنية على عدم سماعه في لغة الاحتجاج. ومستند هذا الرفض «أنّ اللغة لم تُنقل إلينا كاملة، ومعروف أنه ما وصل إلينا من نثر العرب إلا عُشره».

وهذا سندٌ ظنيّ يقوم على الاحتمال والرجم بالغيب، فلا يقوى على دفع ما قامت عليه حجة المضعفين أو المعترضين؛ لأنها شهادة نفي مبنية على استقراء ما انتهى إلينا من كلام العرب الذي يُحتجّ به، فهي بأخرة دليل علمي صحيح فلا يُدفع بالظنّ والاحتمال. ولو شئت قلت: حجة المعترضين أو المضعفين صحيحة ريثما ينتهي إلينا ممّا غاب عنّا من اللغة دليلٌ إثبات قطعيّ، ودليلُ الرفض الذي قام عليه التعليلُ لا يصحّ ولا ينهض حتى ينتهي إلينا ممّا غاب عنّا من لغة العرب دليل إثبات ينقض النفي.

٢- قامت الفقرةُ الثالثة من التعليل على حمل تركيب (حتى ولو) على تركيب (حتى وإن) لما بينهما من تمام المماثلة، في «حتى»، وزيادة الواو، وحرفي الشرط «لو» و«إن». وورد فيها القطع بأنّ تركيب (حتى وإن) في أعلى درجات الفصاحة، لثبوته في حديث النبي ﷺ: «سمعت أبا هريرة يقول: قال أبو القاسم ﷺ: من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى وإن كان أخاه لأبيه وأمه».

وفي ذلك عند النظر والتحقيق أمران:

أ- لا يثبت بهذا الحديث استعمال المعاصرين (حتى وإن) الذي يمكن أن يكون موروثاً عن المتأخرين؛ لأن عبارة الحديث عند التأمل مختلفة، والكلام فيه ليس على ظاهره؛ ف«حتى» فيه لم تدخل على «إن»، بل على فعل مقدّر تقديره: حتى يدعه، وكذا وقع في بعض نسخ صحيح مسلم. وجملة (وإن كان أخاه لأبيه وأمه) متأخرة عن موضعها. والكلام على وجهه من التقدير: من أشار إلى أخيه، وإن كان أخاه لأبيه وأمه، بحديدة، فإن الملائكة تلعنه حتى يدعه.

وإذا كان هذا الحديث حجةً عند من يجيز هذا الاستعمال (حتى وإن)، يثبت به صحته وفصاحته، فقد سقطت من يده تلك الحجة.

ب- الحكم على «حتى» في هذين التركيبين المولدين «حتى ولو»، «حتى وإن» بأنها جازة غائبة، قول غريب لا ينبغي الالتفات إليه. والمناسب لما قرره العلماء أن تكون «حتى» فيهما ابتدائية.

٣- الفقرة الرابعة من التعليل التي تقوم على إثبات هذا التركيب بنصه في الحديث النبوي، مكتظة بما لا يناسب العلم وأصوله، ويتناهبها خلل منهجي في البحث والاستدلال والمحاكمة.

أ- كان من الواجب التحقّق من الحديث الذي ذُكر في تفسير الرازي، ووردت فيه كلمة «حتى» كما نصّ في تلك الفقرة، في مظانه من كتب الحديث. ولو كان ذلك لعرف القارئ أنه لم يُذكر البتة في كتب الحديث بهذه الصيغة التي فيها «حتى»، وأنه ورد فيها خلواً منها، أي: «للسائل حق ولو جاء على فرس»، أو بلفظ: «... وإن جاء على فرس»؛ ولانتهى إلى أنّ «حتى» زيادة طارئة ليست من أصل الحديث. فمن أين جاءت إذن؟.

لو نظرت في تفسير الرازي بطبعاته المتعدّدة، وعارضت نسخه بعضها ببعض، لعرفت أنّ المصدر الذي أخذ منه كلام الرازي هو المكتبة الشاملة الإلكترونية، وأنّ نصّ الحديث في معظم نسخ تفسير الرازي التي ضمّتها المكتبة الشاملة، وهي خمس، كان فيه شيء من تحريف؛ إذ وقع في ثلاث منها: (للسائل حتى ولو جاء على فرس) بتحريف كلمة «حقّ» ← «حتى»؛ ووقع في أخرى: (للسائل حقّ حتى ولو جاء على فرس) بتحريف كلمة «حقّ» التي في أصل الحديث، وزيادة كلمة «حقّ» قبلها، وهي عمدة في نصّ الحديث. وعلى هذه النسخة عوّل التعليل في الفقرة الرابعة منه، ومنها نُقل نصّ الحديث المحرّف. والصواب الموافق لما كان في كتب الحديث: (للسائل حق ولو جاء على فرس)، وهو ما وقع في بعض طبعات تفسير الرازي^(٥).

وبذلك تسقط الحجّة التي اعتمدت عليها هذه الفقرة من التعليل، لإثبات تركيب «حتى ولو» بنصّه في حديث النبي ﷺ، والحكم بصحّة العبارة.

ب- ما كان في هذه الفقرة من تصريح بكون هذا الحديث صحيحاً في تفسير الرازي ممّا لا دليل عليه في كلام الرازي نصّاً أو إشارة، فقد ذكر الحديث فقط، ولم يذكر شيئاً عن حكمه صحّة أو ضعفاً.

ج- ما ورد في هذه الفقرة من «أنّ للحديث رواية أخرى نقلها بعض المحدثين المتأخرين بعبارة» وإنّ جاء على فرس «وضعّف الحديث». = جارٍ على خلاف الواقع من وجوه:

- رواية الحديث بلفظ: «للسائل حقّ وإنّ جاء على فرس» في كتب الحديث والتفسير أشهر وأسير من رواية «... ولو جاء على فرس»، خلافاً لما تُشعر به هذه العبارة.

(٥) الفخر الرازي، التفسير الكبير، الطبعة البهية المصرية - القاهرة، ط ١، ١٣٥٧ هـ -

- هذه الرواية رواية قديمةٌ معروفةٌ تداولها القدماء والمتأخرون، ولم يقتصر نقلها على بعض المحدثين المتأخرين كما ورد في هذه الفقرة.

- الحديث بصيغته («... ولو جاء على فرس» و«.. إن جاء على فرس») ممّا كان للعلماء فيه مقالة منذ القديم، فلا وجه لتخصيص تضعيفه أو تقييده ببعض المحدثين المتأخرين.

ومن ذلك كلّه يبدو للقارئ أنّ إجازة هذا التركيب (حتى ولو) هو من قبيل تسويغ استعمال مولّد، وأن ما ورد في التعليل لا يرقى إلى حدّ الاستدلال العلميّ المحكم. والمناسب في مثله النصّ على أنّه من المولّد القديم الذي كثر استعماله في عبارة المعاصرين، وأنّه جائز على تقدير زيادة الواو. هذا، ومن الواجب أن يتضمّن القرار في هذا التركيب النصّ على أنّ الأولى حذف «حتى» أو الواو، فيقال مثلاً: «سأشتري الكتاب ولو كان غالياً» أو «سأشتري الكتاب حتى لو كان غالياً».

* تناول القراران (١٩٢، ١٩٥) إعراب بعض التراكيب اللغويّة المعاصرة نحو: الرأسماليّ، والرأسماليّة، والشرق الأوسط، والشرق أوسطيّ، والشرق أوسطيّة؛ وكان القرار الذي انتهت إليه اللجنة فيهما: إتباع الجزء الأوّل من التركيب حركة الجزء الثاني الذي يُعرّب بحسب موقع التركيب المزجي من الإعراب في الجملة، فيقال: «نجحت الرأسماليّة، وواجهنا الرأسماليّة، واتّجهنا إلى الرأسماليّة، ونجحت سياستنا الشرق أوسطيّة...» استصحاباً لمقولة الإعراب من مكانين، أو لظاهرة الإتيان اللفظي في العربيّة.

هذا ما كان عليه القراران اللذان كان ينبغي أن يكونا قراراً واحداً، لانتفاء ما يدعو إلى فصل أحدهما عن الآخر وعزله. وفيه عند التحقيق نظر من وجهين:

١- اعتمادُ الإِتباع في إعراب هذه التراكيب اعتماداً دَلَّ عليه الاقتصارُ على هذا الوجه دون غيره = خلافُ ما تقتضيه المناقشةُ التي سبقت القرار، وكانت بيّناها المستفيضة مقدّمةً إليه؛ لأنّ تلك المناقشة خلصت نصّاً إلى جواز وجهين في إعراب هذه المركّبات المحدثّة:

الأوّل: بناء الجزء الأوّل منها على الفتح، وإعراب الجزء الثاني بحسب موقع التركيب المزجي من الإعراب في الجملة، أخذاً بأحكام إعراب المركّب المزجي.

الثاني: إِتباع الجزء الأوّل من التركيب حركةً الجزء الثاني الذي يُعرَب بحسب موقع التركيب المزجي من الإعراب في الجملة،..... إلخ.

وأخذُ اللجنة بالوجه الثاني في القرار الذي انتهت إليه، والاقتصارُ عليه، والإعراضُ عن الوجه الآخر، مؤذناً بشيء في الوجه الأوّل يدعو إلى تركه وهجرانه. فإذا بدا في ذلك الوجه للجنة بدءاً فالواجب التنبيةُ عليه؛ وإلّا فالواجبُ أن يُذكر الوجهُ الأوّل أيضاً. وإذا كان للوجه الثاني منزلة في نفس اللجنة يدعوها إلى اختياره وإيثاره، فقد كان ينبغي أن تبين ذلك وتعلّله تعليلاً بيّناً، لا أن تطرح الوجه الآخر وتلغيه إلغاءً لا تفسير له.

٢- إِتباع الجزء الأوّل من هذه التراكيب حركةً الجزء الثاني حملاً على ما سمّاه بعض العلماء المعرب من مكانين، أو على الإِتباع اللفظي، وهو رأي جديد فيما أعلم، انطوى على جرأة تشبه أن تكون عجلة، وربّ عجلة تهب ريثاً؛ لما فيه من قياس مع الفارق؛ لأنّ إعرابَ المعرب من مكانين - وهو في كليّات معدودة - وراءه جوازٌ مستحكم بين الحروف، بحيث لا يكون بينها فاصل البتّة نحو: «أخوك، أخاك، أخيك، امرؤ، امرئ، امرأ»، أو يكون بينهما ما لا يُعتدّ به، والغالب في الإِتباع اللفظي أن يكون بين حرفين

متجاورين تجاوراً مستحكماً لا فاصل فيه بينهما؛ فأين هذا الجوار المستحکم بين آخر الجزء الأول والجزء الثاني من هذه التراكيب، مع بعد الشقة، والفصل بينهما بثلاثة أحرف فأكثر؟!.

هذا، وفي بعض ما ورد في مقدمات هذين القرارين ما يدعوني إلى التعقيب من وجهين:

١- ورد في حاشية القرار الأول (١٩٢)، - وهي «وقد روي في هذا الوجه الاستصحاب الذي قال به الكوفيون في إعراب الأسماء الستة من مكانين، وقال به بعض القراء في قراءة (الحمد لله) و(الحمد لله) [الفاتحة ١ : ١]، وراعت لهجات عربية في إتباع الراء لحركة الهمزة في امرئ». - ما يقتضي التعقيب من ثلاثة أوجه:

أ- يحتاج مصطلح «الاستصحاب» الوارد في هذه الحاشية إلى بيان المفهوم الذي يدل عليه، فهو في السياق الذي ورد فيه ملبس قلق قد يوحي بشيء من مطابقة بينه وبين المعرب من مكانين.

ب- حمل قراءة من قرأ (الحمد لله) و(الحمد لله) على الإعراب من مكانين = لا يستقيم؛ لأن الإعراب من مكانين كما تدل الأمثلة التي عدّها القائلون بذلك منه، وهم الكوفيون، لا يكون إلا في كلمة واحدة. والذي عليه هاتان القراءتان الشاذتان إتباع لفظي: في الأولى إتباع الأول للثاني، وفي الثانية إتباع الثاني للأول.

ج- المفهوم من عبارة «وراقت لهجات عربية في إتباع الراء لحركة الهمزة في امرئ» أن الإعراب من مكانين في «امرئ» بإتباع الراء لحركة الهمزة لغة بعض العرب. والصحيح أن الإتباع في هذه الكلمة إذا دخلت عليها همزة الوصل، أو الإعراب من مكانين، لغة معظم العرب إلا من شذ.

فإذا أسقطت العرب من امرئ همزة الوصل كانت لغة بعض العرب فيها الإعراب من مكانين، بضم الميم في الرفع وفتحها في النصب وخفضها في الكسر، إتباعاً للهمز، فيقولون: قام مُرُوٌّ ورأيتُ مرأً ومررت بمِرءٍ^(٦).

٢- ورد في مقدمات القرار الثاني النصُّ على أن لنا في ضبط التركيب المزجي كما هو معلوم خيارين، كان الأول مناسباً للمقام، وهو بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني بحسب موقع المركب المزجي من الجملة. حتى إذا ذُكر الثاني بدا غريباً؛ لأنه موصول بالمركب الإضافي، لا المزجي. وهذا ما دعا إلى التعقيب بامتناعه في المركب المزجي. فإذا كان ذلك كذلك فكيف يكون لنا كما هو معلوم خياران. هذا كما لا يخفى من إلقاء الكلام على علّاته قبل ضبطه وإحكامه!

* منع القرار (١٩٣) استعمال المعاصرين كلمة «الأريحيّة» بمعنى الراحة أو الحرّيّة، في مثل قولهم: «تجولنا في المدينة بكلّ أريحيّة، وتكلّمنا بأريحيّة»، وخطأه؛ وعلل لذلك بما وقع في (لسان العرب) و(تاج العروس) من دلالة هذه الكلمة على النزوع إلى الكرم أو العطاء والارتياح لذلك، وانتفاء صلتها الدلاليّة المباشرة بدينك المعنيين: الراحة والحرّيّة، وقدّر أن يكون الخطأ ناشئاً من اجتزاء الكلام وانتزاع بعضه من بعض ابتساراً، من عبارة اللسان: «الأريحيّة: الارتياح للندى والنشاط إلى المعروف»: اقتصر المجتزئ منها على أولها «الأريحيّة: الارتياح»، وأهمل سائرهما، فكانت بين يديه بمعنى الراحة.

وفي ذلك عندي نظر؛ فقد هداني البحث فيما وردت فيه هذه الكلمة من نصوص ووجوه استعمال في بعض كتب العربية والأدب والبلاغة،

(٦) انظر: الزبيدي، تاج العروس (مرء).

مستعيناً بالمكتبة الشاملة، إلى أن اقتران «الأريحية» بالكرم والجود والندى ليس استعمالاً حصرياً لا مُعَدَّى عنه، وإن كان هو الذي احتفلت به المعاجم، فصرّحت به ونصّت عليه، وكثر في الاستعمال، بل هو وجه من وجوه ورد بها الاستعمال، يدلّ عليها ما انتهى إلينا من كلام القدماء، ويرشّحها المعنى العامّ الذي يقتضيه قولُ بعض اللغويين: «وراحٌ لذلك الأمر يَراحُ رَواحاً كَسَحَاب، ورُؤُوحاً، بالضمّ، وراحاً ورياحاً، بالكسر، وأزِيحِيَّةٌ: أشرف له وفرح به، وأخذته له خِفَّةٌ وأزِيحِيَّةٌ؛ قال الشاعر:

إنَّ البخيل إذا سألتَ بهزته وترى الكريمَ يَراحُ كالمختالِ»^(٧)

فهذا النصّ الذي كانت «الأريحية» فيه وما اتّصل بها من تصرفات المادّة ثابتاً، و«الأمر» متغيّراً، دالٌّ على جواز اقتران «الأريحية» بكل أمر من الأمور، إذا تحقّق معناها، وهو أن يعتري المرء ويغشاه لمخالطة هذا الأمر أو ذاك، من كرم وندى ومعروف وطرب وشراب وطعام وقراءة، حالة من الأنس والفرح والخفة. والاستدلال له بما كان موصولاً بالكرم «وترى الكريمَ يَراحُ كالمختالِ لا ينقض ذلك؛ لأنّ الكرم ممّا ينضوي في ذلك المتغيّر «الأمر»، فهو أمر من الأمور.

ويشهد لذلك قولٌ من قال في اشتقاق «الراح»: «اشتقاقها من ثلاثة أشياء: أحدها من ارتياح صاحبها، وما يجده في نفسه من هزة السرور، وخفة النشاط، وهي الأريحية. قال أبو عبادة:

وما باتَ مطوياً على أريحيةٍ بعقبِ النوى إلاّ امرؤُ باتَ مُغرماً»^(٨)

(٧) الزبيدي، تاج العروس (روح). وانظر: ابن منظور، لسان العرب، والمعجم الوسيط (روح). وفي اللسان بطبعاته المتعدّدة «أشرق له» بالقاف لا بالفاء، ولعله ألصق وأليق.

(٨) السريّ الرقاء، المحب والمحبوب والمشموم والمشروب: كتاب المشروب ٢٩/٤.

إذ قرن «الأريحيّة» دون تخصيص أو تقييد بهزّة السُرور وخفّة النشاط. ومما يؤيد ذلك أيضاً أن تجد «الأريحيّة» مقترنة في عبارة القدماء بغير الكرم والندى والمعروف اقتراناً واضحاً، فمن ذلك مثلاً قولهم: أريحية الصّبا والشباب والفتوّة والحداثة والحديث، وأريحيّة النّشوة والسُّكر والراح والشراب والمدام، وأريحيّة الأدب^(٩).

وبهذا وذاك يتنفي تقديرُ اختصاص «الأريحيّة» بالكرم والندى والمعروف، ويكون اقترانها به في المعاجم من قبيل التمثيل الذي لا يتجاوز ذلك إلى الحصر، يثبت صحّة استعماله ولا ينفي مثله عمّا سواه.

ولقائل أن يقول: وأين استعمال هذه الكلمة «الأريحيّة» في عبارة المعاصرين بمعنى الراحة أو الحرّيّة من ذلك كلّ؟ وأيُّ صلة تجمع هذا بذاك؟.

لو نظرت فيما وقعت فيه «الأريحيّة» من نصوص لغوية ووجوه استعمالية انتهت إلينا من القدماء، ووقفت على معانيها التي نصّ عليها العلماء نصّاً، أو اقتضاها المقام ووشى بها السياق، لعرفت أن استعمال المعاصرين لهذه الكلمة بهذين المعنيين موصول بذلك غير منبّت عنه. فهذه الكلمة، في تلك النصوص والوجوه الاستعمالية بأسبقها المتعدّدة، تفيض عليك بمعاني الرضا والسرور والخفّة والنشاط والاستحسان والأنس والنشوة والمرح والظرف واللطف والحركة. وهذه المعاني النصّية والسياقية

(٩) انظر بعض الشواهد الدالّة على ذلك في: الجاحظ، رسائل الجاحظ ٤/٣٤، ٢٠٢، والمحاسن والأضداد، ١٩٨؛ والأصفهاني، الأغاني ٤/٣٢٨؛ والتوحيد، البصائر والذخائر ١/١٠٠؛ والثعالبي، تتمّة يتيمة الدّهر ٥/٧٢؛ وابن سيده، شرح المشكل من شعر المتنبي ٣١٤؛ وابن الجوزي، أخبار النساء ١٨٩؛ والنويري، نهاية الأرب ١/٧٩، ٩٥/١٥؛ والمقرّي، نفع الطيب ٢/٢٧.

والاقتضائية بعضُ دوالِّ «الراحة» وعلاماتها، تؤذن بزوال المشقة وانتفاء التعب، وتفضي إلى الارتياح.

ومما يؤيد ذلك عندي قولُ عبد القاهر الجرجانيّ - وهو أوضح دليل استعماليّ من كلام القدماء وجدته يصل الأريحية بالراحة -: «فإن كان الأمرُ كما ظنّناه، رجونا أن يصادف الذي نريد أن نستأنفه بعون الله تعالى منك نيةً حسنة تقيك الملل، ورغبةً صادقة تدفع عنك السأم، وأريحيةً يخفُّ معها عليك تعبُ الفكر وكُدُّ النَّظَر، والله تعالى وليُّ توفيقك وتوفيقنا بمنّه وفضله»^(١٠).

فإذا أراد المعاصرون من قولهم: «تجولنا في المدينة بكلِّ أريحية»، وأجاب الطالب عن أسئلة الامتحان بأريحية تامّة» التعبير عن «الراحة» كان تعبيره عن ذلك بـ«الأريحية» من قبيل التعبير عن الشيء ببعض دوالِّه أو علاماته ولوازمه، وكان امتداداً لماضي هذه الكلمة بشيء من الاتساع الذي تبيحه روح اللغة وأصولها السميحة. وإذا أرادوا من ذلك التعبير عن بعض علامات «الراحة» ودوالِّه كالنشاط والخفة والسرور - وهو ما تحتمله عبارتهم، وهو منها غير بعيد - كان تعبيرهم جارياً على وجه من وجوه دلالة الكلمة «الأريحية»، كما استعملها القدماء، بلا اعتراض.

واستعمال «الأريحية» في نحو قول المعاصرين: «تكلّمنا بأريحية»، للتعبير عن «الحرية» التي يريدون بها أن يتصرّف الفرد كما يهوى تصرّفاً لا تحدّه قيودُ أسرة، ولا تقيده ضوابط صارمة، ولا يحول دونه محظور أو مانع، أي التحرر من القيود والحدود، لا «الحرية» بالمفهوم المنقطع عن المراد والواقع الاستعماليّ للغة في زمننا، الذي ورد في التعليل لقرار المنع، وهو: «كون الإنسان حرّاً ليس بمملوك، وهي الخلوص من الشوائب أو

(١٠) عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز ٥٢٥-٥٢٦.

الرقّ أو اللؤم» = لا يبعد أن يكون امتداداً لماضي تلك الكلمة الاستعماليّ، بشيء من اتّساع؛ لأنّ هذه الكلمة تدلّ في بعض ما وردت فيه من كلام القدماء، دلالةً سياقيّة أو اقتضائيّة، على معنى الخروج عن المألوف وتجاوز الحدّ، والإفراط في الحركة والترنح والاهتزاز. فمن هذا الوجه ربما كان بين استعمال «الأريحيّة» عند القدماء، في بعض الوجوه والأسيقة، واستعمالها عند المعاصرين بمعنى «الحرّيّة»، وشيجة وصلّة.

ومن الأمثلة التي بدت لي تزكّي هذا التقدير أو التصرّو، ومنها استنبطته:
- قال الشريف المرتضى^(١١):

شديدُ ثباتِ الرّأي بينَ مواطنٍ رياحُ الخطوبِ بينهنَّ زعازعُ
وقورٌ فإنّ لاذتْ به أريحيّةٌ فلا الحلمُ مغبونٌ ولا الجدُّ خاشعُ

- حدّث إسحاق بن إبراهيم الموصلي أبا إسحاق إبراهيم بن المهدي أن يحيى المكي حدّثه أنّ ابن سريج غنى عطاء بن أبي رباح بذي طوى بشعر جرير:

إنّ الذين غَدَوْا بلبّك غادروا وشلاً بعينك لا يزال مَعِينَا
غَيَّضَنَ من عَبْرَاتهنَّ وَقُلْنَ لي ماذا لَقِيَت من الهوى وَلَقِينَا

... فلما سمعه عطاء اضطرب اضطراباً شديداً ودخلته أريحية، فحلف ألا يكلم أحداً بقية يومه إلا بهذا الشعر، وصار إلى مكانه من المسجد الحرام؛ فكان كل من يأتيه سائلاً عن حلال أو حرام أو خبر من الأخبار، لا يجيبه إلا بأن يضرب إحدى يديه على الأخرى وينشد هذا الشعر حتى صلّى المغرب، ولم يعاود ابن سريج بعد هذا ولا تعرّض له^(١٢).

- «وقال بعض الخلفاء: إنني لأجد للسّماع أريحيّةً، لو سُئِلْتُ عندها

(١١) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، موسوعة الشعر العربي، الإصدار الأول، ٥٦٢.

(١٢) الأصفهاني، الأغاني ١/ ٢٥٧. وانظر فيه أيضاً: ١٧/ ٣٠٠ - ٣٠١.

الخلافة لأعطيتها. وسمع معاويةً عند عبد الله بن جعفر الغناء، فحرك رأسه ورجليه، وصفق بيديه، ثم تاب إليه رأيّه، فقال كالمعتذر من فعله: إن الكريم طروب، ولا خير فيمن لا يطرب»^(١٣).

- قال أبو حيان التوحيدي: «... على أن من وصف كريماً أطرب، ومن أطرب طرب، والطرب خفة وأريحية تستفزّان الطباع، وتُشبّهان الحصيف بالسخيف..»^(١٤).

ثم لو نظرت في قول الجاحظ: «وقد تنقسم المودة إلى ثلاث منازل: منها: ما يكون على اهتزاز الأريحية وطبع الحرّية»^(١٥)؛ لبدا لك دالاً على أن الأمر إذا تمكّنت منه «الأريحية» كان فيه «طبع الحرّية»، فجرى على أصله بعيداً من العوائق والقيود المصطنعة؛ وربّما أشار إلى نوع ائتلاف بين «الأريحية» و«الحرّية»، وأنّ إحداهما تفضي إلى الأخرى، فالأريحية تنتج علاقة سماحة ورضا خالية من العوارض والعوائق، و«الحرّية» على طبعها ممّا يؤدّي إلى ضرب من «الأريحية».

ومن ذلك كلّه يبدو من الواجب إعادة النظر في ما كان في هذا القرار برمته، وصيانته ممّا استبدّ به من منع وتخطئة، وحفظه ممّا أدّى إلى ذلك من هفوات منهجية وعلمية.

للبحث صلة

* * *

(١٣) الثعالبي، من غاب عنه المطرب ٩٣.

(١٤) أبو حيان التوحيدي، أخلاق الوزيرين ٣٧.

(١٥) الجاحظ، رسائل الجاحظ ٤/٢٠٠.